النّزاع البحري اللّبناني-الإسرائيلي: مئات مليارات الأسباب للتّفاوض غير المباشر.

وفي آخر دراسة له أكّد الخبير الإقتصادي في شؤون الطاقة السيد رودي بارودي أن المفاوضات ستوصلنا حتماً لحقوقنا ولنتائج إيجابية
لا يزال لبنان والكيان الصّهيوني عالقين في نزاع جديد حول ترسيم المنطقة الاقتصاديّة الخالصة العائدة لكلّ منهما في عرض البحر. وتشمل هذه المزاعم النّزاعيّة منطقة صغيرة نسبيّاً، لكنّ احتمال وجود كميّات كبيرة من مخزونات الهيدروكربون في المنطقة رفع الرّهانات والمخاطر بشكل كبير، ممّا يجعل الحاجة ملحّة إلى حلّ سلمّي يبقي التّوتّرات مكبوحة ومضبوطة بشكل كامل.

وبما أنّه لم يسبق أن كان بين الطّرفين أيّة علاقات دبلوماسيّة، يتطلّب حلّ هذه المسألة دبلوماسيّة مبتكرة. إلاّ أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة عملت على تسهيل الحوار غير المباشر بين الطّرفين، والعديد من المهتمّين – من ضمنهم الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبّي وشركات النّفط المهمّة – أبدى حرصه على التوصّل إلى حلّ سلميّ. كلّ ذلك قبل ذكر الطّرفين نفسيهما، إذ كّل منهما مجبر – بموجب شرعة الأمم المتّحدة – على السّعي وراء حلّ من خلال المفاوضات. فضلاً عن ذلك، فإنّ الطّرفين أيضاً يخدمهما التّوصّل إلى حلّ يتجنّب النّزاعات ويسمح لكلّ منهما بتطوير سياساتهما وصناعاتهما الطّاقويّة. ممّا يؤدّي بالتّالي إلى تقليص الضّغوطات والأعباء الماليّة والاقتصاديّة الاجتماعيّة على اختلافها وبأنجع طريقة ممكنة وأسرعها.

ومع ارتفاع المخاطر، يمكن الجزم بأنّ لكلّ من الطّرفين ما يحفّزه على أن يكون مرناً في ما يتعلّق بإدارة مواقفه الدّبلوماسيّة وقد أظهر كلّ منهما انفتاحاً ضروريّاً في ما يتعلّق بحلّ هذا النّزاع وبطرق مختلفة. إضافةً إلى ذلك ورغم تشابك مزاعمهما، إلاّ أنّ الطّرفين استندا إلى الخرائط البحريّة البريطانيّة عينها، ممّا يزيل حجر عثرة واحد على الأقلّ ويمنحه حلّاً ممكناً. أيضاً، فإنّ الطّرف الثّالث في هذا النّزاع هو الدّولة القبرصيّة ذات العلاقات الجيّدة مع الطّرفين ويتوّقع أن تتمكّن، إذا لزم الأمر، من تعبيد الطّريق أمام تحقيق تفاهم مرتقب غير مباشر.

وبغضّ النظر عن الجهود المبذولة لترسيم حدود المنطقة الاقتصاديّة الخالصة، فإنّ بعض الآليّات الدّوليّة يسمح بدخول الطّرفين في حالة تعاون غير مباشر بحكم الواقع النّفطي مع الإبقاء على العناصر الأساسيّة بالنّسبة للسّياسة الخارجيّة لكلّ من الدّولة اللبنانيّة والكيان الصهيوني (أي البقاء في حالة حرب بعيداً عن موضوع النّفط). وسبق أن اتُّخذت هذه الإجراءات في أماكن

أخرى في أنحاء العالم وعلى مدى عقودٍ وأثبتت هذه الطّرائق فعاليّتها في تجنّب النّزاعات وتشجيع عمليّات التّنقيب والإنتاج على حدٍّ سواء.

وبالإشارة إلى تفوّق الكيان الصّهيوني عسكريّاً والأعباء الّتي تحّملها لبنان نتيجةً للنّزاعات السّابقة والحصانة الفعّالة التّي منحها الدّعم الدّبلوماسي الأميركي للكيان الصّهيوني، يمكن تفهّم ارتياب العديد من اللبنانيّين حيال أيّ شكل من أشكال التّفاهم أو الالتزام. والتخوّف الأكبر يبقى - من لوم لبنان على أيّ تدهور أو فشل في المفاوضات - ومن اندلاع نزاعٍ آخر - أو من أيّ صفقة قد تمنح الكيان الصّهيوني منافع غير منصفة للطّرف اللّبنانيّ. لكنّ القاعدة القانونيّة للمطالب اللبّنانيّة تبقى قويّة جدّاً، وبما أنّ المنافع الّتي تقترحها الحلول الدبلوماسيّة تعتبر تاريخيّة فتستحقّ المخاطرة للحصول عليها - خصوصاً أنّها تتخطّى بأشواط ما يمكن تحقيقه في حال رفض الحوار الّذي يمكن أن يقلّل من أهميّة موقف لبنان دبلوماسيّاً ويزيد من احتمال وقوع الحرب الّتي لن تأتي بالنّفع على الطّرفين.

وأكد في السياق عينه السيد بارودي أنه بأي إحتساب لإنماء قواعد قانونية قد تتوصل إليه الأطراف المعنية سوف يكون موقف لبنان قويًّا وناجحاً في إسترجاع حقوقه خاصّة حسب اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل في 23 مارس 1949 التي حدّدت رأس الناقورة كنقطة لهذه الهدنة برًّا وبحراً.